الأمم المتحدة

A/C.5/79/SR.1

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
23 October 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10:00

الرئيسة: السيدة غونزاليس لوبيز ..... (السلفادور)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند 143 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

البند 154 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لعام 2024

مكتب الأمم المتحدة للشراكات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-18072 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:00.

تنظيم الأعمال (A/C.5/79/1؛ A/C.5/79/L.1)

1 - **الرئيسة:** قالت إنه، من أجل الاستخدام الفعال للوقت المتاح، وتعزيز الثقة المتبادلة، وضمان أن تتمكن اللجنة من اختتام أعمالها في الوقت المناسب، فإنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل معا بروح من التعاون البنّاء والشفافية والمرونة والانفتاح.

2 - ودعت الأعضاء إلى النظر في برنامج عمل اللجنة المقترح للجزء الرئيسي من الدورة، الذي وُضع على أساس بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة (A/C.5/79/1)، ومذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/79/L.1). وستصدر قائمة مستقلة بشأن حالة الوثائق للجزأين الأول والثاني من الدورة المستأنفة.

3 - وأعربت عن رغبتها في تسليط الضوء على بعض التوصيات التي قدمها مكتب الجمعية العامة في تقريره (A/79/250)، وأقرتها الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية. فقد وجه المكتب انتباه الجمعية العامة إلى القرار 335/77، الذي أكدت فيه الجمعية من جديد ضرورة مواصلة تحسين أساليب عمل اللجان الرئيسية، ودعت في هذا الصدد كل لجنة رئيسية إلى أن تواصل مناقشة أساليب عملها، حسب الاقتضاء، وأن تقدم إلى الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال الدورتين الثامنة والسبعين والتاسعة والسبعين معلومات مستكملة خطية، حسب الاقتضاء، عن التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل اللجان منذ تقديم المعلومات المستكملة السابقة.

4 - وأضافت قائلة إن اللجنة الخامسة ينبغي أن تستكمل أعمالها للجزء الرئيسي من الدورة بحلول 6 كانون الأول/ديسمبر 2024. فوفقا لمقرر الجمعية العامة 401/34، ينبغي تحديد موعد نهائي ملزم، لا يتجاوز 1 كانون الأول/ديسمبر، لتقديم جميع مشاريع القرارات التي تترتب عليها آثار مالية إلى اللجنة الخامسة. وينبغي للمبادرين بتقديم مقترحات تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية أن يضعوا جدولا زمنيا في مرحلة مبكرة مع رئيسي اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، من أجل ضمان الامتثال التام للمادة 153 من النظام الداخلي. ويتعين على اللجان الرئيسية أن تفسح الوقت الكافي لكي تعد الأمانة العامة تقديرات النفقات ولكي تنظر اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة في تلك التقديرات، وأن تأخذ هذا المتطلّب في الاعتبار، وكذلك الإطار الزمني الموصى به لإنجاز أعمال اللجنة الخامسة، لدى اعتماد برامج عملها.

5 - وتابعت قائلة إنه ينبغي أن تبدأ الجلسات في تمام الساعة 10:00، وتُرفع بحلول الساعة 18:00. ووفقا للممارسة المتبعة في السابق، تم التغاضي عن شرط حضور ما لا يقل عن ربع الأعضاء لإعلان افتتاح جلسة ما والسماح بسير المناقشة. وقد وجّه مكتب الجمعية العامة الانتباه إلى المواد 99 (ب) و 106 و 109 و 114 و 115 من النظام الداخلي فيما يتعلق بسير الجلسات. وينبغي بذل الجهود لخفض عدد القرارات التي تتخذها الجمعية العامة، كما ينبغي ألا تتضمن القرارات طلبات للحصول على تقارير من الأمين العام ما لم تكن تلك التقارير ضرورية جدا لتنفيذ تلك القرارات أو لمواصلة النظر في بند من البنود. وينبغي أن تكون القرارات قصيرة وذات منحى عملي.

6 - **السيد أينوموهيشا** (أوغندا): تكلم باسم مجموعة الـــ 77 والصين، فقال إنه يجب إصدار التقارير المقدمة من الأمانة العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب، وفقا للنظام الداخلي والقرارات ذات الصلة، لأن التأخر في إصدارها يؤثر تأثيرا كبيرا في قدرة اللجنة على إنجاز أعمالها في الوقت المناسب. وينبغي إعطاء وقت كاف لكل بند، ووضع جداول زمنية واقعية لإنجاز أعمال اللجنة.

7 - ومضى يقول إنه يجب على اللجنة الخامسة، باعتبارها اللجنة الرئيسية الوحيدة المكلفة بمسؤوليات عن المسائل الإدارية والمالية ومسائل الميزانية، أن تُخضع الأمانة العامة للمساءلة عن إدارة موارد المنظمة، وأن تدقق في كل ما يعرض عليها من تقارير ومقترحات ومبادرات، وأن تكفل وفاء الأمانة العامة بولاياتها. ويجب على اللجنة أيضا أن تكفل احترام إدارة الأمم المتحدة لمركز المؤسسة بوصفها منظمة دولية. فالأمانة العامة ليست كيانا مستقلا. ولذلك تعلق المجموعة أهمية قصوى على الشفافية والمساءلة والإنصاف في الإجراءات الإدارية والإجراءات المتعلقة بالميزانية في الأمم المتحدة، فضلا عن التمثيل الجغرافي العادل في تكوين ملاك الموظفين، لضمان أن تكون للمنظمة أمانة عامة عالمية حقا تعكس تنوع الدول الأعضاء وتملك القدرة على تنفيذ الولايات العالمية بنجاح.

8 - وأشار إلى أن المجموعة تؤكد من جديد الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق. ووفقا لقرار الجمعية العامة 244/78، ينبغي أن يتواصل رؤساء الجمعية العامة ورؤساء اللجنة الخامسة الجدد مع رؤساء اللجان الرئيسية ويدعموهم لكفالة أن تنظر تلك اللجان في البرامج التي لم تقدم بشأنها لجنة البرنامج والتنسيق توصيات، وأن تَصدر الاستنتاجات والتوصيات بشأن تلك البرامج في الوقت المحدد. وتكرر المجموعة الإعراب عن موقفها الثابت منذ فترة طويلة فيما يتعلق بالصبغة التعاقبية لعملية الاستعراض، المتمثل في أن اللجنة الخامسة ينبغي أن تنظر في الأساس التشريعي للمقترحات أولا، قبل استعراض الموارد ذات الصلة.

9 - **السيد رشدي** (مصر): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه يسُر المجموعة أن الأمانة العامة قد أتاحت نسخا مسبقة من التقارير قبل بدء الدورة بوقت كاف. بيد أنه، بالنظر إلى أن أعضاء المجموعة يستخدمون الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية، فهم بحاجة إلى الحصول على التقارير بجميع اللغات الرسمية من أجل المشاركة بصورة مجدية في مداولات اللجنة. وتهيب المجموعة بالأمانة العامة والمكتب إلى ضمان إصدار التقارير المتبقية في الوقت المحدد بجميع اللغات الرسمية.

10 - وأشار إلى أنه ينبغي تخصيص وقت كاف للنظر في التقارير المعروضة على اللجنة، كما ينبغي تخصيص وقت كاف لممثلي الأمانة العامة وممثلي الهيئات التقنية والاستشارية لعرض تقاريرهم ومناقشتها. ويقع على عاتق اللجنة عبء عمل ثقيل، بما يشمل استعراض جداول الأنصبة المقررة وتمويل نظام المنسقين المقيمين، وهي مسألة أُرجئت من الدورة السابقة وتمثل أولوية بالنسبة للمجموعة. وبناءً على ذلك، يجب على اللجنة أن تسعى جاهدة إلى الاضطلاع بعملها بكفاءة وفعالية خلال ساعات العمل العادية، في غضون الوقت المخصص لذلك في برنامج العمل، وأن تتجنب قضاء أيام وليال لا نهاية لها في إجراء مشاورات غير رسمية. ويجب التعجيل باتخاذ قرار بشأن جدول الأنصبة المقررة لإتاحة المجال لمنح الإعفاءات اللازمة بموجب المادة 19 من الميثاق. ويجب أن تكون الدول الأعضاء التي يتعذر عليها الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب ظروف خارجة عن سيطرتها قادرة على المشاركة الكاملة في أعمال الجمعية العامة.

11 - وأعرب عن تقدير المجموعة للأولوية العليا التي يوليها المكتب في برنامج العمل للبعثات السياسية الخاصة. وستعمل المجموعة مع جميع الوفود الأخرى لضمان تخصيص موارد مالية وبشرية كافية لتنفيذ ولايات تلك البعثات. وينبغي إجراء المشاورات غير الرسمية للجنة بطريقة شفافة وشاملة للجميع، في غضون الوقت المخصص لذلك.

12 - **السيد غفور** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن من دواعي الارتياح سماع الدول الأعضاء تؤكد من جديد دعمها للنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، الذي تتربع الأمم المتحدة في صميمه، خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والمناقشة العامة. ويجب على الدول الأعضاء أن تعمل على أن تكون الأمم المتحدة مهيأة للنجاح بتزويدها بالموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها، وهو ما لا يعني الموافقة على ميزانية كافية فحسب، بل أيضاً ضمان أن تتوافر للمنظمة سيولة كافية. ولذلك، لا بد للدول الأعضاء التي لديها القدرة على تسديد اشتراكاتها المقررة أن تسددها بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط.

13 - وأضاف قائلا إن الرابطة ستولي اهتماما خاصا، في الدورة الحالية، لجداول الأنصبة المقررة، لضمان عدم إدخال أي تغييرات على المنهجية لا تتماشى مع موقف مجموعة الـ 77 والصين، ولتوزيع الموارد، ولا سيما الموارد المخصصة لركيزة التنمية، التي تشتد فيها الحاجة إلى التمويل. وستتابع الرابطة عن كثب مداولات اللجنة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025؛ والتشييد وإدارة الممتلكات، ولا سيما مشروع التعديل التقويمي لمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها؛ والبعثات السياسية الخاصة؛ والإعانة المالية المقدمة إلى الدوائر الاستئنائية في محاكم كمبوديا. ولم تتغير آراء الرابطة بشأن هذه المسائل، وهي تتطلع إلى ضمان حصول الأمم المتحدة على الموارد المالية الكافية للوفاء بولاياتها.

14 - **السيد الهاجري** (قطر): تكلم باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقال إن مشاورات اللجنة يجب أن تُجرى بطريقة شفافة. وتضطلع اللجنة، بوصفها اللجنة الرئيسية المختصة بالمسؤولية عن المسائل الإدارية والمالية ومسائل الميزانية، بدور أساسي في ضمان تنفيذ البرامج الصادر بها تكليف في الوقت المناسب. ويرحب مجلس التعاون بالجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة لرصد تنفيذ البرامج التي لم تقدم لجنة البرنامج والتنسيق توصيات بشأنها، ويأمل أن تصدر الاستنتاجات والتوصيات بشأن تلك البرامج في الوقت المناسب. فحالات التأخر في إصدار الوثائق تعيق أعمال اللجنة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

15 - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون تفي بالتزاماتها المالية للمنظمة، وتحث جميع الدول الأعضاء على تسوية متأخراتها ودفع اشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد، بغية حل أزمة السيولة الراهنة. وينبغي عدم تغيير منهجية تحديد جداول الأنصبة المقررة. ويؤيد مجلس التعاون مقترحات الأمين العام التي تهدف إلى ضمان حصول وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) على موارد مالية كافية في عام 2025، لكي تتمكن الوكالة من التغلب على أزمات السيولة والميزانية المتكررة التي تعاني منها والوفاء بولايتها الحيوية.

16 - **السيدة رييس فرنانديز** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، ومقدونيا الشمالية، بالإضافة إلى موناكو، فقالت إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تؤيد بشدة تعددية الأطراف الفعالة. لذلك فهي ملتزمة بالعمل بشكل جماعي، بروح من التوافق والتفاهم.

17 - وأوضحت أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تكون فعالة ما لم تموَّل جميع ولاياتها تمويلا كافيا. فالواجب الأساسي للدول الأعضاء هو الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة. وحالات سداد الاشتراكات بشكل متأخر وجزئي وغير منتظم تعيق تنفيذ الولايات، وتسبب قصورا بنيويا في الأداء وتؤدي إلى تحديات على صعيد توافر السيولة.

18 - وأردفت قائلة إن إحدى المسؤوليات الرئيسية للّجنة تتمثل في اعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 في الوقت المناسب. ويشكل اعتماد الميزانية التزاماً مشتركاً بضمان حسن سير عمل الأمم المتحدة.

19 - وأشارت إلى أن جدول أعمال الدورة الحالية حافل بالبنود. وسيشارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشكل بنّاء في المناقشات المتعلقة بجميع بنود جدول الأعمال، بما فيها تلك المتعلقة ببناء السلام وحفظ السلام. ويجب على الوفود احترام الاتفاقات السابقة والانخراط بروح من التوافق وحسن النية للتوصل إلى اتفاقات جديدة. فاللجنة ليست منبرا لمعاودة التجادل بشأن الولايات المتفق عليها.

20 - وأشارت إلى ضرورة التمسك ببعض المبادئ التي تقوم عليها أساليب عمل اللجنة. ويشدد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أهمية العمل بكفاءة واحترام والحفاظ على التوازن بين العمل والحياة الشخصية، على نحو يعزز المشاركة وشمول الجميع. ويجب الاستمرار في الممارسات الجيدة التي اتبعت في الدورة السابقة، والتي مكنت اللجنة من اختتام أعمالها في الوقت المحدد. وينبغي أن تكون اللجنة مثالاً يحتذى به في الكفاءة والمسؤولية والمرونة والتميز. وينبغي تقديم الوثائق في الوقت المحدد بجميع اللغات الرسمية لضمان إجراء مفاوضات شفافة وشاملة للجميع، وهو أمر ضروري للنهوض بنوعية قرارات اللجنة. والاتحاد الأوروبي ملتزم باتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء، وهو ما يتطلب من الدول الأعضاء إيجاد مواقف وسطية يمكن للجميع تأييدها، حتى عندما لا تتوافق مع الخيارات المفضلة للدول الأعضاء.

21 - **السيدة بورني** (أستراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقالت إن وفود البلدان الثلاثة ترحب بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 وتقر بالتوازن الدقيق الذي سعى الأمين العام إلى تحقيقه بين توفير الموارد للولايات الجديدة أو الموسعة واحتواء نمو الميزانية. ومع ذلك، بالإضافة إلى التفاوض على ميزانية كافية، يتعين على الدول الأعضاء توفير الموارد المطلوبة. وتفرض أزمة السيولة الراهنة ضغوطاً لا مبرر لها على المنظمة في وقت حرج، وهو ما يؤدي إلى وقف التوظيف وتقييد الميزانيات وإعاقة تنفيذ الولايات. ولم يسدد أكبر مساهمَين بعد اشتراكاتهما المقررة لعام 2024 بالكامل، وهو ما يحد من تنفيذ البرامج. وكلما تأخرت الدول الأعضاء في السداد، قل احتمال تخصيص الأموال ووفاء الأمم المتحدة بولاياتها. وتلتزم أستراليا وكندا ونيوزيلندا بدفع اشتراكاتها بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط، وتحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها. وفيما يتعلق بجداول الأنصبة المقررة، تشير وفود البلدان الثلاثة إلى أهمية مبدأ توافق الآراء فيما يتعلق بالمسائل المالية.

22 - واسترسلت في كلامها قائلة إن نظام المنسقين المقيمين قد واجه، منذ إنشائه، عجزا مزمنا في التمويل. وتود الدول الأعضاء تحسين فعالية التنمية، ولكن قلة من هذه الدول على استعداد لدفع ثمن ذلك. ولذلك تؤيد أستراليا وكندا ونيوزيلندا مقترح الأمين العام الداعي إلى تحويل التمويل عبر التبرعات إلى تمويل من الميزانية العادية، من أجل ضمان توفير تمويل كافٍ ومستدام يمكن التنبؤ به. ويشكل تقاسم المسؤولية المالية، وفقا لقدرة كل دولة عضو على الدفع، السبيل الوحيد لتحقيق منظومة إنمائية متسقة وفعالة وخاضعة للمساءلة.

23 - وأردفت قائلة إن ركيزة حقوق الإنسان قد عانت لفترة طويلة من نقص في التمويل، حيث لا يُخصص لها سوى 4 في المائة من أموال الميزانية العادية. وقد نظرت الدول الأعضاء بجدية في المرحلة الأولى من المقترح السنتاني المتعلق بالموارد المخصصة للوظائف المتعلقة بحقوق الإنسان، وتأمل الوفود الثلاثة أن يستمر نفس المستوى من الدعم للمرحلة الثانية أثناء النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.

24 - وأشارت إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 تتضمن مبلغ 50 مليون دولار لتمويل صندوق بناء السلام. وتتطلع الوفود الثلاثة إلى عرض الاختصاصات المنقحة للصندوق.

25 - **السيدة ويليامز** (سانت كيتس ونيفس): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إنه، نظرا لعبء العمل الثقيل الذي تواجهه اللجنة، بما يشمل استعراض جداول الأنصبة المقررة، فإن إصدار الوثائق في الوقت المناسب هو أمر ضروري لضمان أن تتمكن الدول الأعضاء من إيلاء الاعتبار الكامل لجميع بنود جدول الأعمال. وستولي الجماعة الكاريبية اهتماما وثيقا للآثار المترتبة في الميزانية على القرارات المنبثقة عن ميثاق المستقبل ومرفقيه، والبعثات السياسية الخاصة، ونزع السلاح، والجريمة الإلكترونية، وإقامة العدل، وتغير المناخ، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب الاضطلاع بأعمال اللجنة على نحو منفتح وشفاف وشامل للجميع في الوقت المناسب، لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية لجميع الدول الأعضاء.

26 - **السيد لو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الميزانية المقترحة تبدو ثابتة مقارنة بميزانية عام 2024، غير أن هناك عددا من الإضافات التي لم تدرج بعد، مثل التشييد ومرتبات الموظفين والتقديرات المنقحة الإضافية والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وطلب الأمين العام توفير تمويل مقرر لنظام المنسقين المقيمين. وإذا وافقت اللجنة على جميع هذه الإضافات، فسيفضي ذلك إلى زيادة بأكثر من 200 مليون دولار، أو 5 في المائة. وسيتعين تقييم الطلبات بعناية عند توافر جميع المعلومات اللازمة.

27 - وأضاف قائلا إن الميزانية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة تقل بمقدار 30 مليون دولار عن العام السابق، ويعزى ذلك أساسا إلى إغلاق بعثتين. ويساور وفد بلده القلق من توصية اللجنة الاستشارية بإرجاء النظر في ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إلى أن يمدد مجلس الأمن ولايتها، لأن ذلك سيؤدي إلى ضيق الجدول الزمني المتاح للموافقة على الميزانية والحصول على التمويل للبعثة. ويساور وفد بلده القلق أيضا بشأن توصية اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ يعادل 50 في المائة من الميزانية المقترحة لعام 2025 لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وهو ما من شأنه أن يضر بالبعثة ويؤدي إلى حدوث نقص في النقدية من شأنه أن يؤثر على جميع البعثات السياسية الخاصة.

28 - وأردف قائلا إن وفد بلده قد أيد، في الدورة السابقة، مقترح تزويد صندوق بناء السلام بالتمويل المقرر وإدراج مبلغ 50 مليون دولار لبناء السلام في الميزانية المقترحة لعام 2025. ويجب تحقيق التوازن الصحيح بين ممارسة الرقابة المناسبة والحفاظ على مرونة صندوق بناء السلام.

29 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتجميع الموارد المرصودة لمجلس حقوق الإنسان، وتطلعه إلى إجراء مناقشات جادة بشأن حوكمة نظام المنسقين المقيمين وتمويله. وفيما يتعلق بمشاريع التشييد والتحسين، من المهم ضمان فعالية الرقابة والشفافية والمساءلة والتحسب للمخاطر والتخفيف من حدتها وتطبيق الدروس المستفادة لضمان إنجاز المشاريع في حدود ما اعتُمد لها من نطاق وميزانية وجدول زمني.

30 - وعرّج على الدورة السابقة، فقال إن اللجنة لم تقدم فيها توجيهات بشأن تعويضات الموظفين واستحقاقاتهم، التي تشكل العنصر الأكبر في الميزانية، متنصلة بذلك من مسؤولياتها. وخلال المفاوضات بشأن جداول الأنصبة المقررة، سيدافع وفد بلده بقوة عن الحد الأقصى البالغة نسبته 22 في المائة، الذي ما فتئ يشكل سمة من سمات منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة منذ عام 1946.

31 - **السيد أوميتسو** (اليابان): قال إن اللجنة نجحت، في الجزء الرئيسي من الدورة السابقة، في إنجاز أعمالها في غضون الوقت المخصص لذلك، على الرغم من الاختلافات بين الدول الأعضاء، لتضمن بذلك توافر الوقت الكافي للمنظمة للتحضير للسنة المالية الجديدة وتسيير عملها على النحو السليم. وبالنظر إلى جدول أعمال الدورة الحالية المزدحم، الذي يشمل التقديرات المنقحة لنظام المنسقين المقيمين واستعراض جداول الأنصبة المقررة، فإنه يجب على اللجنة أن تسعى جاهدة إلى العمل بشكل أكثر كفاءة وفعالية ومهارة من أجل تحقيق نواتج توافقية في الوقت المناسب، وذلك بتطبيق الدروس المستفادة من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والاستمرار في تحسين أساليب عملها. ويؤكد وفد بلده من جديد التزامه بالممارسة الراسخة منذ زمن طويل والمتمثلة في التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء.

32 - **السيد بيلاسكيز كاستيو** (المكسيك): قال إنه يجب على اللجنة أن تلتزم بولايتها الفنية وأن تتخذ قرارات تدعم سير عمل المنظمة والوفاء بولاياتها. ويشدد وفد بلده على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جداول الأنصبة المقررة، التي يجب أن تعكس واقع النظام الدولي وقدرة الدول الأعضاء على الدفع، إلى جانب مسؤولياتها المختلفة، ولا سيما فيما يتعلق بحفظ السلام.

33 - وأضاف قائلا إنه يتعين فحص أداء لجنة البرنامج والتنسيق، لأنها لا تحقق النتائج المرجوة. ومع ذلك، يأمل وفد بلده أن توافق اللجنة الخامسة على الخطة البرنامجية في الوقت المناسب. ويجب أن تتسم الميزانية المعتمدة لعام 2025 بالواقعية والتوازن لكفالة حصول الأمانة العامة على الموارد التي تحتاجها لتنفيذ الولايات التي تسندها إليها الدول الأعضاء.

34 - ومضى في كلامه قائلا إنه، على الرغم من أن البعثات السياسية الخاصة تقدم إسهاما هاما في بناء السلام، فإنه لا ينبغي تمويلها من الميزانية العادية ولكن من خلال حساب منفصل. ويدعو وفد بلده إلى استكمال ترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة، التي تمثل أكثر من 20 في المائة من الميزانية العادية، وإلى إقرار مستويات واقعية للميزانية، ولا سيما لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

35 - وأشار إلى أن وفد بلده يولي أهمية كبيرة لتمويل نظام المنسقين المقيمين. ويجب إجراء دراسة متأنية لنطاق مقترح الأمين العام وجدواه وأثره البرنامجي وأثره المترتب في الميزانية، بهدف اتخاذ قرار متوازن وقابل للتطبيق. ووفد بلده ملتزم بالمشاركة البناءة فيما يتعلق بجميع البنود، بهدف تعزيز إدارة الميزانية بكفاءة ومسؤولية وشفافية وتحقيق نتائج ملموسة وتعزيز آليات الرقابة.

36 - **السيد داي** بينغ (الصين): قال إنه ينبغي للدول الأعضاء، في مواجهة التحديات العالمية المعقدة، أن تعمل معا لدعم تعددية الأطراف الحقيقية، وتشجيع الحوكمة العالمية، وتعزيز دور الأمم المتحدة. وتؤيد الصين بقوة المنظومة الدولية التي تشكل الأمم المتحدة محورها وتلتزم بالنهوض بمبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي ومبادرة الحضارة العالمية. وينبغي للدول الأعضاء إظهار دعمها لتعددية الأطراف والأمم المتحدة باتخاذ إجراءات عملية، بما فيها الوفاء بالتزاماتها المالية. وتشكل المتأخرات المزمنة لأحد

كبار المساهمين السبب الرئيسي لأزمة السيولة الراهنة. والمقترح المقدم بالتعليق المؤقت لإعادة الأرصدة الدائنة إلى الدول الأعضاء ليس هو الحل. وبدلاً من ذلك، يجب معالجة أعراض أزمة السيولة وأسبابها الجذرية على حد السواء.

37 - وعرّج على تخطيط البرامج، فقال إنه ينبغي أن يعكس التطلعات المشروعة للدول الأعضاء. وينبغي الحفاظ على الميزانية البرنامجية عند مستوى معقول، وتخصيص الموارد بطريقة متوازنة للركائز الثلاث المتمثلة في السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وينبغي للأمم المتحدة أن تزيد من تمثيل البلدان النامية في الأمانة العامة، وتجعل إعداد الميزانية وتنفيذها أكثر شفافية وفعالية من حيث التكلفة، وتعزز المراقبة الداخلية.

38 - وأشار إلى أن جداول الأنصبة المقررة يجب أن تعكس قدرة كل دولة عضو على الدفع. وعلى مدى السنوات الـ 15 الماضية، زادت حصة جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية التي تتحملها الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين بمقدار أربعة أمثال، بينما انخفضت الحصة التي تتحملها البلدان المتقدمة النمو، وهو أمر غير معقول ولا ينسجم مع مبدأ القدرة على الدفع.

39 - **السيد تشايوايويد** (تايلند): قال إن الأمم المتحدة يجب أن تتوافر لها الموارد الكافية للاضطلاع بولاياتها بفعالية. ويجب على الدول الأعضاء أن تسعى جاهدة إلى دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط، ولا سيما في ضوء أزمة السيولة التي تواجهها المنظمة.

40 - وأشار إلى أن للدول الأعضاء مصلحة مشتركة في ضمان أن تعمل الأمم المتحدة بكفاءة وشفافية ومساءلة وروح مهنية. وينبغي للجنة الخامسة، بوصفها اللجنة الرئيسية المسؤولة عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، أن تكون قدوة يُحتذى بها. وتشكل إتاحة التقارير في الوقت المناسب أمرا ضروريا لتيسير إجراء مداولات مستفيضة في الوقت المخصص لها.

41 - واستطرد قائلاً إن تايلند، بوصفها البلد المضيف للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، قد شهدت مساهمة هذه اللجنة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وتدعم تايلند أيضا نظام المنسقين المقيمين، الذي ينبغي تعزيزه وتزويده بالموارد الكافية.

42 - **السيدة فيلتشينسكي** (إسرائيل): قالت إن وفد بلدها يولي أهمية كبيرة لتعزيز شمول الجميع، بسبل منها تنفيذ استراتيجيات شاملة، في جميع مراكز العمل وعلى جميع مستويات المنظمة، لحماية حقوق الموظفين ورفاههم، بمن فيهم المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين. ومن شأن اتباع نهج كلي في مجالي الصحة والرفاه العقليين والدعم النفسي الاجتماعي أن يعزز قدرة الموظفين على الإسهام بفعالية في عمل الأمم المتحدة. وينبغي اتخاذ إجراءات لمعالجة الثغرات في خدمات الصحة العقلية وضمان إدماج المنظور الجنساني بشكل كامل في جميع مبادرات الصحة العقلية.

43 - وأعربت عن تأييد وفد بلدها بشدة عمل مكتب الأخلاقيات، بما يشمل جهوده الرامية إلى تحسين إطار الحماية من الانتقام وضمان أن يكون جميع الموظفين على دراية بسياسة الحماية من الانتقام. ومن الضروري تعزيز ثقافة قائمة على النزاهة والمساءلة والشفافية عن طريق إقامة العدل بفعالية. وسيواصل وفد بلدها التعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية وهو يقدر جهوده الرامية إلى تعزيز سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجب محاسبة أي موظف متورط في أعمال تشوه سمعة الأمم المتحدة. ويدعم وفد بلدها الجهود التي تبذلها المنظمة لضمان الرقابة والمساءلة والحفاظ على

أعلى معايير النزاهة والثقة. ويشكل قرار وفد بلدها حضور هذه الجلسة، المعقودة في الذكرى السنوية الأولى لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شهادة على تفاني إسرائيل والتزامها بعمل اللجنة.

44 - **السيد يونغ** (المملكة المتحدة): قال إن العالم يحتاج إلى الأمم المتحدة اليوم أكثر من أي وقت مضى. وتؤدي اللجنة دورا حيويا في ضمان حصول المنظمة على الموارد للتمكن من تنفيذ ولاياتها. ويجب أن يعمل أعضاء اللجنة معا للتوصل عن طريق التفاوض إلى قرارات تتجاوز المصالح السياسية. ويتطلع وفد بلده إلى مناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة، ولا سيما المقترحات المتعلقة بترسيخ ثقافة تقوم على الكفاءة في الأمانة العامة وضمان توفير الموارد الكافية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، وإلى التوصل عن طريق التفاوض إلى قرار بشأن البعثات السياسية الخاصة.

45 - وعرّج على استعراض جداول الأنصبة المقررة فقال إنه يشكل فرصة لتجسيد التغييرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي واستكمال اشتراكات الدول الأعضاء استنادا إلى قدرتها على الدفع، بالاقتران أيضا مع تيسير مشاركة جميع الدول الأعضاء بوصفها من أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة.

46 - واسترسل في كلامه قائلا إنه لئن أُحرز تقدم كبير في الدورة السابقة بشأن تمويل نظام المنسقين المقيمين، فإن هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به. وإذ يلاحظ وفد بلده أن التحديات التي تواجه تمويل نظام المنسقين المقيمين تشكل تهديدا كبيرا لتنفيذ الولايات وتحقيق التنمية على أرض الواقع، فإنه يحث الدول الأعضاء على العمل معا من أجل التوصل إلى قرار عن طريق التفاوض.

47 - **السيدة لورا - سانتوس** (الفلبين): قالت إن للجنة دورا هاما تؤديه في ترجمة الالتزامات الواردة في ميثاق المستقبل إلى تقدم ملموس. وفي الدورة الحالية، ستنظر اللجنة في الميزانية المقترحة البالغة 3,6 بلايين دولار لعمليات الأمم المتحدة في عام 2025. وسيسعى وفد بلدها إلى ضمان أن يكون لدى الأمم المتحدة موارد مالية كافية وأن تُخصص تلك الموارد بحكمة. ولا تزال ركيزة التنمية تعاني من نقص في التمويل.

48 - وعرّجت على جداول الأنصبة المقررة فقالت إنها يجب أن تستند إلى مبدأ القدرة على الدفع. وقد حُسبت جداول الأنصبة المقررة الحالية باستخدام فترات الأساس التي تشمل سنوات تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أدت إلى خروج مسار النمو عن مجراه في معظم البلدان. ويقر وفد بلدها بأن بعض الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، لديها أسباب مشروعة وراء حالات التأخر في سداد اشتراكاتها، بسبب ظروف خارجة عن إرادتها. ولذلك فإن وفد بلدها يؤيد توصية لجنة الاشتراكات بالسماح للبلدان التي طلبت إعفاءات بموجب المادة 19 من الميثاق بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها التاسعة والسبعين. ويدعو وفد بلدها جميع الدول الأعضاء الأخرى إلى دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد لضمان عدم إعاقة العمل الحاسم الذي تضطلع به المنظمة، ولا سيما في الميدان. وتسعى الفلبين إلى دفع اشتراكاتها في الوقت المحدد من أجل دعم الأمم المتحدة على صعيد الركائز الثلاث جميعها.

49 - **السيدة الشبلي** (عُمان): قالت إن وفد بلدها ما انفك يؤيد الأمم المتحدة وجهودها الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والأمن. وينبغي أن تتسم مداولات اللجنة بالشفافية. وإذ يلاحظ وفد بلدها الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها عدد من الدول الأعضاء، فإنه يشدد على أهمية تنقيح جداول الأنصبة المقررة وتعديلها استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة عن الحالة الاقتصادية للدول الأعضاء.

50 - **السيدة براتستد** (النرويج): قالت إن التعاون المتعدد الأطراف والثقة في النظام المتعدد الأطراف هما أكثر أهمية من أي وقت مضى. فبدون أمم متحدة قوية وفعالة، لن يتمكن المجتمع الدولي من التصدي للتحديات التي يواجهها. وعمل اللجنة أساسي لأنه يوفر للأمم المتحدة الأدوات اللازمة لتعزيز المنظمة.

51 - واسترسلت في كلامها قائلة إنه يجب أن يكون لدى الأمم المتحدة ميزانية وسيولة كافيتان للاضطلاع بولاياتها. ويجب تمويل بناء السلام، وآليات الأمم المتحدة للرقابة، والأونروا، ونظام المنسقين المقيمين، وهو حجر زاوية في الإصلاح الإنمائي، تمويلاً كافياً.

52 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يساوره القلق بشأن الحالة المالية للمنظمة وأزمات السيولة المتكررة والمتفاقمة في السنوات الأخيرة، التي كان لها تأثير خطير على قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها. ويحثّ وفد بلدها جميع الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها غير المدفوعة في أقرب وقت ممكن، ويدعو إلى تزويد الأمم المتحدة بالأدوات اللازمة لإدارة هذه الأزمات في المستقبل.

53 - وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بإقامة ولاية على نطاق المنظومة بشأن طرائق عقد المؤتمرات عن بعد، بهدف تيسير وتعزيز مشاركة جميع الوفود، بما فيها وفود الدول الأعضاء الأصغر حجما. ويشكل السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء قيمة أساسية من قيم اللجنة، حتى عندما تتباين الآراء الأولية للدول الأعضاء تبايناً كبيراً، ويظل وفد بلدها ملتزماً بالعمل على هذا الأساس.

54 - **السيدة هان** جوشي (جمهورية كوريا): قالت إنه قد اتُّخذت قرارات في الدورات الأخيرة لتمويل الانسحاب الآمن والمنظم لبعثات حفظ السلام من مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتقليص حجم بعض البعثات السياسية الخاصة. وبالإضافة إلى كون هذه التطورات ضرورية لتنفيذ قرارات الدول الأعضاء، فإنها تفضي أيضا إلى تقديم مقترحات الميزانية في شكل أبسط. وبالتالي فإن أمام اللجنة فرصة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة من أجل جعلها أكثر مرونة وملاءمة للغرض المنشود منها؛ وينبغي للجنة أن تنظر بإمعان أكبر في المنظمة وميزانيتها وأن تكفل إرساء ثقافة قائمة على الكفاءة في سياق تنفيذ الولايات والعمليات اليومية.

55 - وأشارت إلى أن الدعوة إلى إدارة الميزانية بشكل أكثر كفاءة وفعالية وخضوعا للمساءلة باتت أكثر أهمية بالنظر إلى حالة السيولة في الوقت الحاضر. ويجب أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل في الوقت المحدد وأن تشارك بفعالية في الجهود الرامية إلى زيادة الكفاءة في المنظمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لها أن تضمن حصول نظام المنسقين المقيمين على التمويل الكافي لتنفيذ ولاياته بفعالية، مع التركيز أيضاً على كفاءة الميزانية لتجنب التداخل أو الازدواجية غير المقصودين.

56 - **السيد لابوتين** (الاتحاد الروسي): قال إن اللجنة ستناقش نحو 37 مشروع قرار ومقرر خلال الدورة الحالية، وهو عبء عمل هائل. ولتيسير المشاورات، ينبغي إصدار جميع الوثائق في وقت واحد وفي الوقت المناسب باللغات الرسمية. وينبغي تخصيص معظم وقت اللجنة للبنود الأكثر شمولاً في جدول الأعمال، وهي الميزانية العادية وجداول الأنصبة المقررة لحفظ السلام والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025. ولوفد بلده العديد من الأسئلة بشأن جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية.

57 - وأضاف قائلا إن وفد بلده سيولي اهتماما وثيقا للمناقشات المتعلقة بتمويل نظام المنسقين المقيمين واختصاصات صندوق بناء السلام. وينبغي للمفاوضات أن تكون شفافة قدر الإمكان، بمشاركة جميع الوفود المهتمة. وينبغي للجنة أن تواصل الالتزام بأساليب عملها وأن تنجز عملها في غضون الوقت المخصص لذلك.

58 - **السيدة الوهيبي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إنه في الوقت الذي تواجه فيه الأمم المتحدة عددا من العقبات، يظل عمل اللجنة بالغ الأهمية في تصدي المنظمة للتحديات القائمة بشكل فعال. ومن أهم المسائل المعروضة على اللجنة جداول الأنصبة المقررة والميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025. ونظرا للدور الهام الذي تضطلع به عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في صون السلام والأمن الدوليين، فلا بد من تخصيص الموارد الكافية لتمكين هذه العمليات والبعثات من الوفاء بولاياتها ومسؤولياتها على أكمل وجه. ومن المهم الحفاظ على الشفافية والتنسيق وضمان إصدار التقارير في الوقت المحدد، حيث تعتبر مرجعاً مهما للدول الأعضاء عند مناقشة مشاريع القرارات.

59 - **السيد تلالاجو** (ليسوتو): قال إن وفد بلده يتطلع إلى المشاركة في المداولات بشأن جداول الأنصبة المقررة بهدف التقليل إلى أدنى حد من العبء المالي الواقع على عاتق البلدان النامية، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تمويل نظام المنسقين المقيمين. ومن بين البنود الأخرى التي تهم وفد بلده البعثات السياسية الخاصة وتعزيز المساءلة والشفافية والكفاءة.

60 - وأضاف قائلا إن اللجنة تضطلع بدور حاسم في ضمان سير عمل الأمم المتحدة وفعاليتها، بسبل منها تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات وتعزيز التمثيل الجغرافي العادل في عمليات التوظيف. ووفد بلده ملتزم بضمان أن تعكس نواتج الدورة احتياجات جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية. وسيسعى وفد بلده جاهداً لتأمين التمويل للأنشطة والكيانات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل مكتب الأمم المتحدة للشراكات.

61 - وأردف قائلا إنه ينبغي للجنة أن تنجز عملها بكفاءة في الوقت المحدد، وأن تتجنب الاجتماعات المطولة التي تؤدي إلى الانتقاص من نوعية المناقشات والقرارات. ويشكل بناء توافق الآراء داخل اللجنة أمرا حيويا للحفاظ على الاتساق والوحدة داخل المنظمة.

62 - **السيد ماينيرو** (الأرجنتين): قال إن البنود المطروحة للنظر فيها خلال الدورة الحالية تتسم بأهمية كبيرة لضمان حسن سير عمل الأمم المتحدة. وسيلزم إيجاد حل توفيقي من أجل التوصل إلى توافق في الآراء يعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء ويضمن استمرار الوفاء بالولايات. وتؤكد الأرجنتين من جديد سلطة اللجنة في تصريف المسائل الإدارية ومسائل الميزانية. وتشكل إتاحة الوثائق في الوقت المناسب أمراً حاسما للنظر الموضوعي في بنود جدول الأعمال، حيث يساعد إصدار التقارير وإتاحة الوصول إلى الحقائق بجميع اللغات الرسمية على تعزيز أساليب عمل اللجنة وعملها.

63 - وعرج على الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، فقال إنها لا تمثل الالتزامات والأولويات الجماعية للدول الأعضاء فحسب، بل تضمن أيضا حصول المنظمة على الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها. وسيعمل وفد بلده بروح من التوافق لتحديد أفضل آلية تمويل لنظام المنسقين المقيمين، من أجل معالجة العجز في التمويل. ويجب أن تراعي المناقشات المتعلقة بجداول الأنصبة المقررة معطيات الواقع الاقتصادي للبلدان، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون. وعلى الرغم من الصعوبات المالية التي تواجهها الأرجنتين، فإنها ملتزمة تماماً بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

64 - **الرئيسة:** قالت إنها تعتبر أن اللجنة تود الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أن يأخذ المكتب الآراء المعرب عنها في الاعتبار ويجري أي تعديلات لازمة.

65 - *تقرر ذلك*.

66 - **الرئيسة:** اقترحت أن يُحدد يوم 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024 موعدا نهائيا لتقديم الترشيحات للتعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية والتعيينات الأخرى، وأن تُجرى الانتخابات في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

67 - *تقرر ذلك.*

البند 143 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/79/11 و A/79/11/Add.1 و A/79/69)

البند 154 من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/79/318)

68 - **السيد غريفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): عرض تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها الرابعة والثمانين (A/79/11 و A/79/11/Add.1)، فقال إن التقرير يتضمن نتائج الاستعراض الذي أجرته لجنة الاشتراكات عملا بقرار الجمعية العامة 238/76، لعناصر منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة.

69 - وأضاف قائلا إن لجنة الاشتراكات، بناءً على الاستعراض الذي أجرته لمقياس الدخل الذي يشكّل تقديرا تقريبيا أوليا للقدرة على الدفع، أعادت تأكيد توصيتها بأن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها موثوقية وقابلية للتحقق. وأعربت اللجنة عن دعمها للجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتمكين الدول الأعضاء من تقديم بيانات الحسابات القومية في الوقت المناسب وبطريقة تستوفي المتطلبات من حيث النطاق ودرجة التفصيل والجودة. وأوصت كذلك الجمعيةَ العامة بتشجيع الدول الأعضاء على أن تقدم، في الوقت المناسب، استبيانات الحسابات القومية المطلوبة بموجب نظام الحسابات القومية لعام 2008.

70 - وتابع قائلا إن أسعار التحويل ضرورية لإتاحة التعبير بوحدة نقدية مشتركة عن بيانات الدخل القومي الإجمالي المبلغ عنها بالعملات الوطنية. وقد أعادت لجنة الاشتراكات تأكيد توصيتها الداعية إلى استخدام أسعار تحويل قائمة على أسعار الصرف السائدة في السوق باستثناء الحالات التي يؤدي فيها ذلك إلى حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي المقوّم بدولار الولايات المتحدة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء. وفي حالة جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية فنزويلا البوليفارية ولبنان، قررت لجنة الاشتراكات استخدام سعر الصرف السنوي المعدل حسب الأسعار. ويجب حساب متوسط بيانات الدخل القومي الإجمالي المعبر عنها بدولارات الولايات المتحدة على مدى فترة أساس معينة؛ ومتى اختيرت فترة الأساس، يصبح من المفيد استخدام فترة الأساس نفسها لأطول مدة ممكنة.

71 - واستطرد قائلا إن آراء أعضاء لجنة الاشتراكات لا تزال متباينة بشأن التسوية المتصلة بعبء الدين، التي ما فتئت تشكل عنصرا من عناصر المنهجية منذ عام 1986. وعدم توافر البيانات لم يعد يشكل عاملا في تحديد ما إذا كان ينبغي إسناد التسوية المتصلة بعبء الدين إلى الدين الخارجي الإجمالي أو الدين الخارجي العام، وما إذا كان ينبغي استخدام نهج رصيد الديون أو نهج تدفق الديون. فقد أصبحت البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام وعمليات سداده الفعلية متاحة الآن. وقررت لجنة الاشتراكات أن تواصل النظر في مسألة التسوية المتصلة بعبء الدين في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

72 - ومضى في كلامه قائلا إنه على الرغم من أن لجنة الاشتراكات وافقت على أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وهي جزء من المنهجية المتبعة منذ إعداد أول جدول من جداول الأنصبة المقررة، لا تزال عنصرا أساسيا من عناصر منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة، فقد نظرت في بدائل متعددة. وينطوي أحد هذه البدائل على تحديد العتبة على أساس المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين. ويتمثل أحد البدائل الأخرى الممكنة في تحديد عتبة معدلة حسب نسبة التضخم. وقد قررت اللجنة مواصلة النظر في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

73 - وأردف قائلا إن المنهجية الحالية تشمل معدلا أقصى للأنصبة المقررة، أو حدا أقصى وهو 22 في المائة، ومعدلا أقصى للأنصبة المقررة لأقل البلدان نموا، أو حدا أقصى، وهو 0,010 في المائة، ومعدلا أدنى للأنصبة المقررة، أو حدا أدنى، وهو 0,001 في المائة. وقررت لجنة الاشتراكات مواصلة النظر في تلك العناصر في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة. ويرد في الفصل الثالث-باء من التقرير تفصيل للاستعراض الذي أجرته للتغيرات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر ومسألة الانقطاع وإعادة الحساب سنويا والتدابير الوقائية. وستواصل لجنة الاشتراكات أيضا النظر في تلك المسائل في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

74 - وتابع قائلا إنه لكي يتسنى تحديد أثر إدراج بيانات جديدة بشأن جدول الأنصبة المقررة للفترة 2025-2027، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالبيانات وأسعار التحويل، ولكن باستثناء المقترحات الداعية إلى إدخال تغييرات على منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة، نظرت لجنة الاشتراكات في تطبيق البيانات الجديدة على المنهجية المستخدمة في إعداد الجدول الحالي؛ وترد نتائج التحليل في الفصل الثالث-دال من التقرير. وفيما يتعلق بالفترة 2025-2027، أوصت لجنة الاشتراكات بأن تُدعى الدول غير الأعضاء إلى دفع مساهمات على أساس رسم سنوي ثابت يحدَّد بنسبة 50 في المائة، يطبَّق على معدل افتراضي للنصاب المقرر قدره 0,001 في المائة للكرسي الرسولي و 0,011 في المائة لدولة فلسطين.

75 - وأشار إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها 4/57 استنتاجات لجنة الاشتراكات وتوصياتها المتعلقة بخطط التسديد المتعددة السنوات. وتكرر لجنة الاشتراكات توصيتها بأن تشجع الجمعيةُ العامة الدول الأعضاء التي عليها متأخرات في الاشتراكات بالمعنى المقصود في المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات. ونظرت لجنة الاشتراكات في أربعة طلبات إعفاء بموجب المادة 19. وخلصت إلى أن عدم قيام ثلاث دول أعضاء، هي جزر القمر وسان تومي وبرينسيبي والصومال، بتسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة 19 يُعزى إلى ظروف خارجة عن سيطرتها، وأوصت بأن يُسمح لها بالتصويت حتى نهاية دورة الجمعية العامة التاسعة والسبعين. ومنذ صدور تقرير لجنة الاشتراكات، دفعت جزر القمر المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة 19.

76 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/79/69)، فقال إن ست دول أعضاء قد نفذت خطط تسديد متعددة السنوات منذ اعتماد هذا النظام، وهو ما مكّنها من تسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل. ويعرض التقرير حالة تنفيذ الخطة الوحيدة المتبقية، وهي الخطة التي قدمها الصومال في عام 2023. وهي أول خطة تسديد جديدة تُقدم في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن عدة دول أعضاء ذكرت أنها تنظر في القيام بذلك. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للحالة الاقتصادية للدول الأعضاء، فبعضها قد لا يكون في وضع يسمح له بتقديم خطط تسديد. وينبغي أن يظل تقديم هذه الخطط تدبيرا طوعيا. والأمانة العامة على استعداد لمساعدة الدول الأعضاء الراغبة في تنفيذ خطط من هذا القبيل.

77 - وأشار في سياق عرضه تقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري الجمعية العامة 235/55 و 236/55 (A/79/318)، إلى أن الجمعية العامة أنشأت في قرارها 235/55 نظاما جديدا لتعديل معدلات الأنصبة المقررة للدول الأعضاء في الميزانية العادية من أجل تحديد معدلات الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام. ويستند النظام إلى معايير متعددة، منها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، تُستخدَم لإدراج كل دولة عضو في مستوى من مستويات الاشتراكات. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستكمل تشكيل مستويات الاشتراكات كل ثلاث سنوات، بالاقتران مع استعراض جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية. وعند إنشاء هذا النظام، قررت الجمعية العامة أن يحدَّد للدول الأعضاء أقل مستوى للمساهمة ينطبق عليها مع أعلى نسبة للتخفيض، إلا إذا أفادت أنها تريد الانتقال إلى مستوى أعلى. ورحبت الجمعية العامة في قرارها 236/55 بالالتزام الطوعي الذي تعهد فيه عدد من الدول الأعضاء بالمساهمة في عمليات حفظ السلام بمعدل أعلى من المعدل المطلوب منها بناء على نصيب الفرد من الدخل فيها.

78 - وأردف قائلا إن الجمعية العامة أكدت من جديد في دورتها السادسة والسبعين، في قرارها 239/76، المبادئ الواردة في القرار 235/55. وسلمت الجمعية العامة أيضا بضرورة إصلاح المنهجية الحالية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام، وقررت استعراض هيكل المستويات في دورتها التاسعة والسبعين. وعرض تقرير الأمين العام معلومات عن استكمال تشكيل مستويات الاشتراكات وفقا للمعايير المقررة وبالاقتران مع استعراض جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية. وسوف يُستخدم تشكيل المستويات المستكمل، رهنا بالتعديلات التي سيتمخض عنها استعراض الجمعية العامة، لتحديد معدل النصاب المقرر لكل دولة عضو في عمليات حفظ السلام للفترة 2025-2027. ولن تحدَّد المعدلات الفعلية إلا بعد اعتماد جدول جديد للأنصبة المقررة للميزانية العادية؛ ومع ذلك، يبين المرفق الثالث للتقرير، لأغراض توضيحية، معدلات الأنصبة المقررة لحفظ السلام باستخدام الهيكل الحالي لمستويات الاشتراكات.

79 - **السيد أينوموهيشا** (أوغندا): تكلّم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن الدول الأعضاء ينبغي أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل في الوقت المحدد ومن دون شروط، وفاء بالتزاماتها القانونية بموجب الميثاق، من أجل كفالة توافر الموارد المالية الكافية للمنظمة لتضطلع بالولايات المنوطة بها. ومن غير المقبول أن تطلب الدول الأعضاء باستمرار المزيد من المنظمة في الوقت الذي تمتنع فيه، بشكل انفرادي، عن دفع اشتراكاتها.

80 - واستدرك قائلا إنه ينبغي، مع ذلك، إيلاء الاعتبار للظروف الخاصة التي تمنع مؤقتا بعض البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها المالية. وينبغي الاعتراف بهذه الصعوبات عند النظر في طلبات الإعفاء المقدمة بموجب المادة 19 من الميثاق، التي ينبغي التعامل معها على أساس عاجل. وترحب المجموعة بجهود الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها بموجب خطط التسديد المتعددة السنوات وتشجع الدول الأخرى التي عليها متأخرات كبيرة أن تنظر في تقديم خطط من هذا القبيل، رغم تأكيد المجموعة مجددا على أن تقديم هذه الخطط ينبغي أن يظل تدبيرا طوعيا.

81 - وأردف قائلا إن المنهجية الحالية لإعداد جداول الأنصبة المقررة تعكس التغييرات الحاصلة في الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء. وتؤكد المجموعة من جديد على مبدأ القدرة على الدفع باعتباره المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة. وفي إطار المنهجية الحالية، ارتفع معدل الأنصبة المقررة بشكل جماعي للبلدان النامية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. وسترتفع الحصة التي يتحملها أعضاء المجموعة من جدول الأنصبة المقررة إلى 30,98 في المائة للفترة 2025-2027، أي أكثر من

ثلاثة أمثال الحصة التي كانوا يتحملونها قبل عقد من الزمن؛ وفي الوقت نفسه، تستمر الحصة التي تتحملها البلدان المتقدمة النمو في الانخفاض. إلا أن أعضاء المجموعة، باعتبارهم أعضاء مسؤولين في الأمم المتحدة، ملتزمون بالوفاء بمسؤولياتهم المالية.

82 - ومضى في كلامه قائلا إن المجموعة ترفض إدخال أي تغييرات على عناصر المنهجية الحالية من أجل زيادة اشتراكات البلدان النامية. وأية محاولة لتحميل الدول النامية المزيد من عبء تمويل المنظمة ستكون غير منصفة ولن تؤدي إلا إلى مناقشات غير مثمرة دون التوصل إلى نواتج توافقية، خاصة وأن فترات الأساس تشمل جائحة كوفيد-19 التي أنهكت العديد من البلدان النامية بشكل غير متناسب. وثمة عناصر أساسية في المنهجية الحالية غير قابلة للتفاوض، منها فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى، والحد الأقصى الخاص بأقل البلدان نموا، والتسوية المتصلة بعبء الدين. وينبغي أن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى بيانات موثوقة وقابلة للتحقق والمقارنة، مدعومة بإحصاءات تعكس قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وينبغي اختيار أسعار الصرف المطبقة بدقة ونزاهة، ولا سيما في حالات حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في دخل بعض الدول، لضمان أن تكون الأنصبة المقررة منصفة ودقيقة.

83 - وأشار إلى أن المعدل الأقصى للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، حُدد كحل سياسي توفيقي، وهو بذلك يخالف مبدأ القدرة على الدفع. ويحدث ذلك اختلالا أساسيا في جدول الأنصبة المقررة، حيث تستفيد منه دولة عضو واحدة لا غير. وتشير المجموعة إلى أن الأساس المنطقي لتخفيض الحد الأقصى إلى 22 في المائة كان تحسين الحالة المالية للمنظمة عن طريق تيسير سداد المتأخرات، ومع ذلك فقد شهدت الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة أزمات سيولة حادة، حيث سُجلت متأخرات تدين بمعظمها تلك الدولة العضو نفسها. ولذلك ينبغي أن تستعرض الجمعية العامة الحد الأقصى وفقا لقرارها 5/55 جيم. وستطلب المجموعة معلومات مفصلة عن سداد المتأخرات بغية تحديد ما إذا كان الأساس المنطقي لخفض الحد الأقصى قد استوفي.

84 - ومضى في كلامه قائلا إن المنظمات التي لها مركز مراقب متميز لدى الأمم المتحدة، وتتمتع بالتالي بحقوق وامتيازات لا تُمنح في العادة إلا للدول التي لها مركز المراقب، ينبغي أن تتحمل الالتزامات المالية ذاتها التي تتحملها تلك الدول. وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في تحديد أنصبة مقررة لهذه المنظمات. وترفض المجموعة الامتناع، بشكل انفرادي، عن سداد الاشتراكات من أجل ممارسة الضغط على الأمم المتحدة؛ فهذا الامتناع يتعارض مع نص الميثاق وروحه.

85 - وأردف قائلا إن عمليات حفظ السلام، وهي إحدى مهام الأمم المتحدة التي لا غنى عنها، يجب أن تزود بالموارد اللازمة لتنفيذ الولايات المنوطة بها. وينبغي أن تكون المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية الحالية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام أساسا لأي مناقشة بشأن جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام. وينبغي أن يبيّن ذلك الجدول بوضوح المسؤوليات الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن. وبما أن البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية لديها قدرة محدودة على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام، فإن أي مناقشة لنظام الخصومات المطبقة في حساب جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام ينبغي أن تأخذ في الاعتبار حالة تلك البلدان. وينبغي ألا يدرَج أي عضو في المجموعة ليس عضوا دائما في المجلس فوق مستوى المساهمة جيم.

86 - وواصل كلامه قائلا إن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ينبغي أن يواصلوا دفع المبالغ الإضافية المترتبة عليهم بالإضافة إلى المعدلات العادية لأنصبتهم المقررة. وفي السنوات السابقة، أدى الامتناع، بشكل تعسفي وانفرادي، عن سداد الأنصبة المقررة إلى حالات عجز في السيولة، مما اضطر المنظمة إلى الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية. ولحالات العجز هذه أثر غير متناسب على البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة.

87 - وأضاف قائلا إن المجموعة ترفض محاولات البلدان المتقدمة النمو إلقاء عبء التزاماتها على كاهل البلدان النامية. وينبغي ألا تُستهدف البلدان النامية بصورة تعسفية للانتقال إلى مستويات أعلى من الاشتراكات أو أن تجبر على قبول تخفيضات في خصوماتها. وتمشيا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، ينبغي ألا يحدَّد للبلدان النامية نفس مستوى الاشتراكات الذي يحدَّد للبلدان المتقدمة النمو بالاستناد حصرا إلى نصيب الفرد من الدخل. فالاستخدام الحصري لذلك التدبير لا يأخذ في الحسبان الظروف الصعبة والفريدة للبلدان النامية. وينبغي مواصلة تقرير أنصبة أقل البلدان نموا وفق المستوى الأدنى في الجدول.

88 - وأردف قائلا إن المجموعة يساورها القلق من أن تطبيق النظام الحالي للخصومات والحد الأقصى لجدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام قد أسفر عن حالة يتكرر فيها إسناد المستوى باء للبلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، في انتهاك للمبادئ التي قام عليها إنشاء ذلك النظام. ونظرا إلى أن البلدان النامية اضطرت إلى التخلي عن خصومات كبيرة لاستيعاب مستويات الاشتراكات الجديدة، وأن المستوى جيم أنشئ على أساس أن تلك البلدان ستُمنح خصما لا يقل عن 7,5 في المائة، فهي ليست في وضع يسمح لها بالموافقة على أي تخفيضات أخرى في خصوماتها.

89 - وذكر أن المداولات بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة الخامسة ينبغي أن تكون مفتوحة وشاملة للجميع وشفافة، على نحو يليق باختصاص اللجنة بوصفها اللجنة الرئيسية الوحيدة للجمعية العامة المكلفة بالمسائل الإدارية والمالية ومسائل الميزانية. وتؤكد المجموعة من جديد موقفها الموحد بشأن بنود جدول الأعمال الحالية ومعارضتها لاتخاذ القرارات ضمن مجموعات صغيرة.

90 - **السيد غفور** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إنه يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط. غير أن بعض البلدان، ولا سيما منها البلدان التي تأثرت اقتصاداتها بشكل غير متناسب بالجائحة والأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الإقليمي، تواجه صعوبات حقيقية في القيام بذلك. ولذلك فإن الرابطة تؤيد توصية لجنة الاشتراكات بشأن طلبات الإعفاء المقدمة بموجب المادة 19 من الميثاق.

91 - وأضاف قائلا إن المنهجية الحالية لإعداد جداول الأنصبة المقررة قد اعتُمدت بتوافق الآراء بعد مفاوضات صعبة جرت في عام 2000، ويتجلى فيها اتفاق مشترك بشأن المبادئ التي تقوم عليها الجداول. ويجب أن تظل القدرة على الدفع المعيار الرئيسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة. وقد ارتفعت، في إطار المنهجية الحالية، الأنصبة المقررة للدول ذات الاقتصادات السريعة النمو، بما يشمل بعض أعضاء الرابطة. وعلى الرغم من هذه الزيادات، تظل الدول الأعضاء في الرابطة ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها المالية والقانونية تجاه الأمم المتحدة. غير أن هذه الدول الأعضاء لن تؤيد المقترحات الرامية إلى الإخلال بمبدأ القدرة على الدفع أو نقل العبء المالي دون مبرر إلى البلدان النامية، التي تواجه بالفعل ظروفاً خاصة وصعبة. وقد يكون نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات النامية الصغيرة مرتفعا بشكل مضلّل نظرا لعدد سكانها، وهو ما يؤدي بهم إلى دفع المزيد من الأموال في إطار المنهجية الحالية.

92 - وأردف قائلا إن الحد الأقصى لمعدل الأنصبة المقررة البالغ 22 في المائة هو الجانب الوحيد من منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة الذي يتعارض مع مبدأ القدرة على الدفع؛ فهو مصدر أساسي للخلل الذي يعتري الجدول مع أنه لا يفيد سوى دولة عضو واحدة، وبالتالي فهو وضع يجب معالجته. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للمنظمات الحكومية الدولية التي لها مركز مراقب متميز لدى الأمم المتحدة والتي تتمتع بالتالي بالحقوق والامتيازات التي لا تُمنح عادة إلا للدول التي لها مركز المراقب، مثل الحق في الإدلاء بكلمة أثناء المناقشة العامة، أن تتحمل نفس الالتزامات المالية التي تتحملها هذه الدول.

93 - وأشار إلى أن الجمعية العامة حدّدت، في قرارات متتالية اتُّخذت منذ عام 1963، المبادئ التي يقوم عليها تمويل عمليات حفظ السلام. وينبغي أن يواصل الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن تحمل النفقات الناجمة عن الخصومات الممنوحة للدول الأعضاء الأخرى، اعترافاً بامتيازاتهم الخاصة في اتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وعليهم أيضا إثبات دورهم القيادي لتبرير هذه الامتيازات، والامتناع عن نقل العبء المالي لحفظ السلام إلى الدول النامية. فمن شأن ذلك أن يساعد على تجنب الوصول إلى حالة يستمر فيها ازدياد الهيمنة السياسية للأعضاء الدائمين بينما تنخفض مساهماتهم المالية.

94 - وأشار إلى أنه ينبغي ألا تتحمل البلدان النامية من المسؤوليات المالية مثل ما تتحمله البلدان المتقدمة النمو. وينبغي ألا يصنَّف أي بلد نامٍ ليس عضوا دائما في مجلس الأمن فوق المستوى جيم في جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام.

95 - **السيد رشدي** (مصر): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن إمكانية نجاح أي منهجية لقسمة النفقات تتوقف على سداد الدول الأعضاء لاشتراكاتها بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط. وينطبق مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء، كما تنص عليه المادة 2 من الميثاق، على حقوقها ومسؤولياتها، ويعني ضمنا أن تقدم اشتراكات مالية عادلة للمنظمة وفقا لمبدأ القدرة على الدفع، الذي يظل العامل الرئيسي في تحديد أنصبتها المقررة. لذلك من غير المقبول وغير المنصف أن تواصل بعض الدول الغنية نسبياً نقل مسؤولياتها القانونية إلى بلدان أخرى، ولا سيما البلدان النامية.

96 - وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة 5/55 جيم بشأن جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة يستند إلى اتفاق سياسي عفا عليه الزمن وأدى إلى إخلال شديد بمبدأي التقاسم العادل للمسؤوليات والقدرة على الدفع. ولذلك ينبغي للجمعية أن تكفل مساهمة كل دولة عضو وفقاً لقدرتها الحقيقية على الدفع.

97 - واسترسل في كلامه قائلا إن أي تغيير في المنهجية الحالية لحساب الاشتراكات المقررة من شأنه أن يزيد من العبء الثقيل الذي تتحمله البلدان النامية هو تغيير غير مقبول. وثمة عناصر أساسية في المنهجية الحالية يجب الإبقاء عليها كما هي وهي ليست محل تفاوض، منها فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى، والحد الأقصى الخاص بأقل البلدان نموا، والتسوية المتصلة بعبء الدين. وتقع على عاتق الأعضاء ذوي الامتيازات داخل المنظمة مسؤولية عن المساهمة في ميزانياتها. فيجب عدم إعفاء البلدان ومجموعات البلدان والمنظمات التي تستفيد من خدمات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي لها مركز مراقب متميز، من المسؤوليات المالية المرتبطة بهذه الامتيازات. وينبغي للجمعية العامة أن تعالج هذه الحالة في أقرب وقت ممكن. ولا بد من أن يعكس جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام المسؤوليات الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين.

98 - وأشار إلى أن الانتكاسات العالمية والمشاكل الهيكلية منعت بعض البلدان النامية مؤقتا من الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة. ولذلك ينبغي للجنة الخامسة أن تنظر على وجه السرعة في مسألة منح الإعفاءات بموجب المادة 19 وأن تؤيد توصية لجنة الاشتراكات بالسماح لسان تومي وبرينسيبي والصومال بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها التاسعة والسبعين.

99 - **السيد الهاجري** (قطر): تكلم باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقال إن المبادئ التي يستند إليها تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 235/55، يجب أن تشكل الأساس لأي مناقشة بشأن جدول الأنصبة المقررة لقسمة النفقات ذات الصلة. وتمويل عمليات حفظ السلام مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، وينبغي أن يعكس المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ويساور الدول الأعضاء في مجلس التعاون القلق بشأن نظام الخصومات الحالي المطبق على جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، ونتيجة لذلك أعيد تصنيف بعض تلك الدول في المستوى باء. وينبغي ألا يُصنف أي عضو من أعضاء مجموعة الـ 77 والصين من غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في مستوى أعلى من المستوى جيم، حسبما ورد في إعلانات وزارية للمجموعة، كان آخرها في أيلول/سبتمبر 2024. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم ضمان الشفافية أثناء المفاوضات المتعلقة ببند جدول الأعمال. وتولي الدول الأعضاء في مجلس التعاون أهمية كبيرة لدور اللجنة الخامسة وشرعيتها وكفاءتها، وهي اللجنة الرئيسية التابعة للجمعية العامة المكلفة بالمسؤوليات عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية. وترفض تلك الدول أي ضغوط لقبول فكرة إعادة التصنيف الاختيارية لأي عضو من أعضاء مجموعة الـ 77 والصين إلى المستوى باء.

100 - **السيدة ريبس فرنانديز** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، ومقدونيا الشمالية، فقالت إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي أكبر مجموعة مساهمين ماليين للأمم المتحدة وهي ملتزمة بالدفع بالكامل في الوقت المحدد، لأن المنظمة لا تستطيع الوفاء بولاياتها دون استدامة مالية وسيولة. ويجب السعي إلى إدخال تحسينات على المنهجية المالية، بما يتماشى مع مبادئ الميثاق، ولا سيما المادة 17، واستنادا إلى التحليل الذي أجرته لجنة الاشتراكات. وينبغي للجمعية العامة أن تكفل توزيعا عادلا ومتوازنا للمسؤوليات المالية، استناداً إلى قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وأن تحسن المنهجية الحالية لتقاسم التكاليف.

101 - وأضافت قائلة إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستستفيد من توصيات لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بإدخال تحسينات على صيغة جدول الأنصبة المقررة، مع استكمالها بما تُعده من تقييمات فنية، بهدف تحسين المنهجية. وهذه الدول مهتمة بشكل خاص بملاحظات اللجنة بشأن استخدام بيانات قابلة للتحقق وللمقارنة فيما يتعلق بتدفق الدين الخارجي العام لتحديد التسوية المتصلة بعبء الدين، حيث إن هذه البيانات ستكفل أن تعكس هذه التسوية على نحو أفضل واقع التدفقات المالية ذات الصلة، وفقا لهدفها الأصلي، وأن تستهدف البلدان المحتاجة بشكل فعّال. وإضافة إلى ذلك، فإن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وإن كانت عنصرا أساسيا في منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة، لا تفيد البلدان التي تحتاج لذلك بالفعل.

102 - واستطردت قائلة إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تساهم بأفراد عسكريين ومدنيين وبأفراد شرطة وغيرهم في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فهي ملتزمة بتزويد هذه البعثات بموارد مالية كافية. وينبغي أن يراعى في تحديد الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام قدرة الدول الأعضاء على الدفع، مع أخذ المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بعين الاعتبار. ومن ثم، سيقترح الاتحاد الأوروبي تحديث صيغة جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام لكي تعكس معطيات الواقع الراهن بمزيد من الدقة بطرق منها ضمان أن تستند الخصومات إلى معايير مبررة وموضوعية وقابلة للمقارنة وتستهدف البلدان ذات القدرة المحدودة على الدفع.

103 - وأشارت إلى أن تمويل الأمم المتحدة مسؤولية مشتركة بين جميع الدول الأعضاء، على النحو المبين في المادة 17 من الميثاق. بيد أن بعض الدول الأعضاء يواجه صعوبات مؤقتة في الوفاء بالتزاماته المالية، والعديد من البلدان التي طلبت إعفاءات تواجه هذه الصعوبات بصورة متكررة. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء التي طلبت إعفاءات أن تتشاور مع الأمانة العامة من أجل وضع وتقديم خطط تسديد عملية متعددة السنوات كوسيلة ليس فقط للوفاء بمسؤولياتها بل أيضا لإظهار التضامن مع تلك البلدان التي تسدد اشتراكاتها رغم الصعوبات المالية التي تواجهها.

104 - **السيد أوميتسو** (اليابان): قال إن بلده، باعتباره من أكبر المساهمين الماليين في الأمم المتحدة، يولي أهمية كبيرة لجدول الأنصبة المقررة. والاشتراكات المقررة لا غنى عنها للوفاء بالولايات بفعالية. ووفقاً للمادة 17 من الميثاق، تتحمل الدول الأعضاء مسؤولية مشتركة عن تقديم الدعم المالي للمنظمة. وينبغي أن تستند الاشتراكات المقررة إلى القدرة على الدفع. وتفتخر اليابان بالوفاء بمسؤوليتها على الدوام، حيث تدفع جميع أنصبتها المقررة بالكامل.

105 - وأردف قائلا إن اليابان تثني على لجنة الاشتراكات لما بذلته من جهود لإظهار أثر التغيرات الأخيرة في الواقع الاقتصادي للدول الأعضاء في تقريرها والإضافة الملحقة به (A/79/11 و A/79/11/Add.1). وفي ظل اقتصاد عالمي آخذ في التغير، ينبغي تحسين منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة لكي تعكس على نحو أكثر عدلا القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع، بالاستناد إلى أحدث البيانات المتاحة وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة.

106 - وتابع قائلا إنه ينبغي أن يظل جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام يعكس المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن؛ ويجب عدم إضعاف هذا المبدأ. وتؤيد اليابان توصيات لجنة الاشتراكات بشأن منح الإعفاءات بموجب المادة 19 من الميثاق. وينبغي للدول الأعضاء التي عليها متأخرات ولم تقدّم بعدُ خطط تسديد متعددة السنوات أن تقدم خططها، أما الدول التي قدمت هذه الخطط بالفعل فينبغي لها استكمالها، على نحو ما توصي به اللجنة.

107 - **السيد أمورين** (أوروغواي): قال إن وفد بلده يعيد التأكيد على مبدأ القدرة على الدفع باعتباره المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة. والآلية الأكثر دقة وموضوعية لدعم هذا المبدأ هي المنهجية الحالية لتحديد جداول الأنصبة المقررة، لأنها تعكس التغيرات المستجدّة في الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، يقر وفد بلده بالجهود التي تبذلها لجنة الاشتراكات لاستخدام أحدث البيانات.

108 - وأضاف قائلا إن وفد بلده لن يؤيد إدخال تغييرات على منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة، ولا سيما إذا كانت هذه التغييرات تؤدي إلى زيادة اشتراكات البلدان النامية. ويجب أن تظل العناصر الأساسية لهذه المنهجية كما هي. ويجسّد الدخل القومي الإجمالي، الذي يعكس القدرة الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد، قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية. وتؤيد أوروغواي استخدام فترتي أساس ثلاثية السنوات وسداسية السنوات، وهو ما أثبت فائدته من حيث ضمان قابلية المقارنة والاستقرار. ويؤيد وفد بلده أيضا استخدام أسعار الصرف السائدة في السوق، باستثناء الحالات التي يتسبب فيها ذلك في حدوث تقلبات أو اختلالات مفرطة في الدخل القومي الإجمالي؛ والتسوية المتصلة بعبء الدين؛ والحد الأقصى الخاص بأقل البلدان نموا؛ والحد الأدنى لمعدل النصيب المقرر، الذي ما انفك يشكل عنصرا من عناصر هذه المنهجية منذ إنشائها. وخلال الاستعراض الحالي للجدول، سيكون من المهم الدفاع عن أعمال لجنة الاشتراكات وتوصياتها التي تظل متسقة على مر الزمن، وتستخدم معايير مُحكمة وبيانات موثوقة وقابلة للتحقق، وتكفل النظر بانتظام في مسألة متزايدة التعقيد يجب أن تكون بمنأى عن التسييس.

109 - وأردف قائلا إن المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية الحالية التي تقوم عليها قسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ينبغي أن تشكل الأساس لأي مناقشة بشأن جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام، الذي يجب أن يعكس المسؤوليات الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. ويجب أن تراعي أي مناقشة لنظام الخصومات المطبق على الجدول حالة البلدان النامية، التي يجب ألا تتأثر سلبا.

110 - ومضى في كلامه قائلا إنه لا يقع على الدول الأعضاء واجب تزويد بعثات حفظ السلام بالموارد الكافية للاضطلاع بولاياتها فحسب، بل أيضا توفير هذه الموارد في الوقت المناسب. ولذلك فمن المثير للقلق أن المنظمة تعاني من نقص في التمويل يبلغ مجموعه 3,4 ملايين دولار للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحاكم الدولية، حيث تمثل عمليات حفظ السلام نسبة 54 في المائة من هذا العجز. وينبغي للدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد، ولا سيما عندما تتأثر بذلك حياة أكثر من 000 60 فرد من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

111 - **السيدة فونينا** (الاتحاد الروسي): قالت إن البيانات الاقتصادية والسكانية التي تستخدمها شعبة الإحصاءات لحساب معدلات الأنصبة المقررة يجب أن تكون موثوقة وقابلة للتحقق والمقارنة. ويعتزم وفد بلدها إجراء مناقشة مستفيضة بشأن معدلات الأنصبة المقررة للدول الأعضاء ، وجدول الأنصبة المقررة ككل، والتعاون بين الهيئتين ومساءلتهما أمام اللجنة الخامسة.

112 - واسترسلت في كلامها قائلة إنه خلال الدورة السادسة والسبعين، كان الموعد النهائي لتقديم الصياغة المقترحة لإدراجها في مشاريع القرارات المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة هو 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وبما أنه من المتوقع ورود المزيد من الأسئلة من الدول الأعضاء خلال الدورة الحالية، بما فيها الأسئلة المتوقع ورودها من وفد بلدها، فإن الموعد النهائي ينبغي ألا يُحدد في وقت مبكر جدا. ويأمل الاتحاد الروسي أن يتلقى ردودا واضحة ومفصلة ومدعومة وشاملة ولا لبس فيها من شعبة الإحصاءات ولجنة الاشتراكات. وقد يكون من الضروري عقد جلسات إضافية بالحضور الشخصي مع أصحاب تلك الردود. وسيشارك وفد بلدها بصورة بناءة في المشاورات غير الرسمية، وهو يأمل أن تكون شعبة الإحصاءات ولجنة الاشتراكات على استعداد للتعاون أيضا.

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لعام 2024

مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/79/260)

113 - **السيدة هو** (المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة للشراكات): عرضت تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة للشراكات (A/79/260)، فقالت إن التقرير يبين أولويات المكتب لعام 2023، وفقا لمقرري الجمعية العامة 466/52 و 475/53. ويعمل المكتب، من خلال التفاعل مع الجهات المعنية الرئيسية، كبوابة عالمية للتعاون. وهو يحقق الاستفادة من الخبرات من خلال مبادرات من قبيل مناصري أهداف التنمية المستدامة، ومركز استراتيجيات أهداف التنمية المستدامة، والتعبئة من أجل العمل المناخي، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية.

114 - واسترسلت في كلامها قائلة إنه خلال الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة الحالية للجمعية العامة، استفاد المكتب من النجاح الذي حققه نجاح أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 بتنظيم صالة أهداف التنمية المستدامة، التي جمعت متحدثين وضيوفاً يمثلون الدول الأعضاء والقطاع الخاص والشباب والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، من أجل تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل حلول الموعد النهائي المحدد في عام 2030. وفي عام 2023، أطلقت مبادرة "النساء ينهضن لأجل الجميع" حملة "نحن النساء"، بالشراكة مع حكومة ألمانيا والمكتب، للربط بين القيادات النسائية على الصعيد العالمي عن طريق إجراء دراسة استقصائية عن أولوياتهن وإعداد تقرير في هذا الصدد. وقد أُدمجت النتائج في برمجة صالة أهداف التنمية المستدامة في شكل معرض وفيلم وحوارات.

115 - وأردفت قائلة إنه تحت قيادة رئيسي وزراء بربادوس وكندا، ركز مناصرو أهداف التنمية المستدامة جهودهم على مجالات مثل التمويل والمناخ والتحول الرقمي والتعليم والسلام. فقد قاموا بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي والبيانات والزيارات بتعبئة وتعزيز تولي مقاليد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها على الصعيد العالمي، كما سلطوا الضوء على أولويات الأمين العام عن طريق شبكاتهم الخاصة.

116 - واختتمت كلامها قائلة إن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية قد وجه في عام 2023 مبلغا قدره 8,1 ملايين دولار من المساهمات الحكومية الاختيارية إلى 34 مشروعا من مشاريع المجتمع المدني تعزز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية. وقد قدم صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية - وهو حلقة الوصل الرئيسية بين الأمم المتحدة ومؤسسة الأمم المتحدة - تمويلاً بقيمة 16 مليون دولار، بما فيها 9,2 ملايين دولار في شكل منح لمشاريع الصحة والعمل المناخي. ويظل المكتب ثابتا في عزمه على النهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ودفع عجلة التقدم لما فيه مصلحة الناس والكوكب بتعزيز التعاون الشامل للجميع وتهيئة فضاءات ابتكارية.

رُفعت الجلسة الساعة 12:50.